ANNUAL INTERNATIONAL CONFERENCE
On Religious Moderation
e-ISSN: 3046-9775
by Universitas Islam Zainul Hasan Genggong

المحاولاتُ الجادَّة من ابن السراج في بناء نظريةِ النحوِ (مُمَثِّلُ أئمةِ النحو من مدرسة البصرة)

THE SERIOUS ATTEMPTS OF IBNU AL-SIRRAJ IN BUILDING THE THEORY OF GRAMMAR (REPRESENTATIVE OF THE IMAM OF GRAMMAR FROM THE BASHRAH SCHOOL)

Ahmad Sirfi Fatoni*

Universitas Negeri Makassar, Indonesia
Email: ahmad.sirfi.fatoni@unm.ac.id

Abstract:

This paper deals the serious attempts of Ibnu al-Sirraj in building the theory of grammar. He is the Imam of grammar from the Bashrah school, and he has great opinions and huge contribution to grammatical reasoning. The type of this research is qualitative research using descriptive and critical analysis. The findings from this research are as follows: (1) The majority of Bashrah grammarians believe that "ليس" is "فعل ناقص" because it's connected to pronouns such as "لستَ، لستِ"; Ibn al-Sarraj argued that it's "حرف" because it doesn't act, i.e. neither فعل الأمر nor الفعل المضارع comes from it; this case indicates Ibnu al-Sirraj's attempt in the grammatical rule; (2) Ibnu al-Sirraj choses to the فتح همزة أَنَّ in the words of God al-mighty: وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ (هود: 25) : Ibnu al-Sirraj said: "إنما أراد: بـأَنِّيْ". This order chosen by Ibnu al-Sirraj is the choice of Sibawaih, because he said: ... وبأَنِّي لكم نذيرٌ مبينٌ" but "الباء" was omitted. This case indicates that Ibnu al-Sirraj follows the opinion of the Imam of Bashrah in the construction of the grammatical rule. This verse can be read with كسر الهمزة وفتحها, so the argument for those who فتحَ الهمزةَ it's that he wanted: "ولقد أرسلنا نوحًا إلى قومه بَأَنِّي لكمْ", so when الباء was omitted, the verb arrived and worked, and the argument for those who كسرَ الهمزةَ it's made the speech complete, when he said: "إلى قومِهِ", and then he started a new sentence, so the الهمزةُ بُكسِرَتْ; (3) Ibnu al-Sirraj adopted the analogy of equivalence as one of the logical grammatical reasons for responding to the grammarians, such as the equivalence between الصفة and الموصوف, so that الصفة can't be more specific than الموصوف; he also refused to those who described الخاصُّ with العامُّ, because that would take الموصوف out to العموم, but this is permissible if the statement is limited to mentioning الصفة without الموصوف in a sentence, thus Ibnu al-Sirraj considered الصفة and الموصوف as one indivisible thing.

Keywords: *Ibnu al-Sirraj, Bashrah School, Building Grammar Theory, Grammarian, Attempts.*

التجريد

هذا البحث يتناول عن المحاولاتِ الجادةُ من ابن السراج في بناء نظرية النحو. وهو إمام النحو من مدرسة البصرة، وله آراء رائعة و مساهمة ضخمة في صناعة العلل النحوية. نوع هذا البحثِ هوَ البحث النوعي باستخدام التحليل الوصفي والنقدي. والمكتشفات من هذا البحث كما يلي: (1) جمهور نحاةِ البصرة يذهبُ إلى أنَّ "ليس" فعلٌ ناقصٌ لاتصالها بالضمائر مثل لستَ، لستِ؛ وذهبَ ابنُ السراج إلى أنها حرفٌ لأنها لا تتصَرَّفُ، أي لا يأتي منها المضارع ولا الأمر؛ هذه الحالة تدلُّ على محاولة ابن السراج في قاعدة النحو؛ (2) اختار ابن السراج فتحَ همزة (أَنَّ) في قوله تعالى: وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ) (هود: 25)، فقال: (إنما أراد: بأَني). وهذا الأمرُ الذي اختاره ابنُ السراج هو اختيارُ سيبويه، إذ قال: (إنما أراد ... وبأني لكم نذيرٌ مبين)، ولكنَّه حُذفتِ الباءُ. هذه الحالة تشير إلى أنَّ ابن السراج يَتبع رأي إمام البصرة في بناء قاعدة النحو. وهذه الآية تُقرأ بفتح الهمزة وكسرها، فالحجةُ لمن فتح أنه أراد: ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه بأَنِّيْ لكم، فلما حُذفت الباء وصل الفعلُ فعملَ، والحجةُ لمن كسر: أنه جعل الكلامَ تامًّا عند قوله: إلى قومه، ثم ابتدأ مستأنفا فكُسرَتْ همزةُ "إنَّ"؛ (3) اعتمدَ ابن السراج قياس المعادلة علةً من علل النحو المنطقية في الردِّ على النحاة، كالمعادلة بين الصفة وموصوفها، فلا تأتي الصفة أخصُّ من موصوفها؛ وقد ردَّ أيضا على منْ وصف الخاص بالعام، لأنَّ ذلك الأمرَ يُخرِجُ

*Ahmad Sirfi Fatoni
E-mail addresses: ahmad.sirfi.fatoni@unm.ac.id

الموصوفَ إلى العموم، وإنما يُجيز ذلك إذا اكتفى القول بذكر الصفة من دون موصوفها في جملة، وبذلك عدَّ ابن السراج الصفة وموصوفها كالشيء الواحد لا يتجزأ.

الكلمات المفتاحية: *ابن السراج، مدرسة البصرة، بناء نظرية النحو، أهل النحو، المحاولات.*

المقدمة

أخذتْ دراسة النحو تنمو وأخذ علماؤه يفرغون له، وطلابه يجتهدون ويطالعون مطالعة ضخمةً فيه، وأخذت مصطلحاته طريقها إلى عالم الوجود، ولكن العرب الأقحاح، ظلوا على فطرتهم التي فطروا عليها ينطقون اللغةَ بسليقتهم لا يعرفون لها قاعدة متينة، ولا يدرون مصطلحا، وقال الأصمعي: "قلتُ لأعرابيٍّ: أتهمز إسرائيل؟ قال: إني إذا لرجل سوء، قلت: أفتجر فلسطين؟ قال: إني إذا لقوي." فهو ينطق إسرائيل مهموزة، ولكنه لا يعرف إلا معنى الهمز في اللغة وهو العيبُ، كما أنه ينطق بالكلمة مجرورةً، ولكنه لا يعرف الجرَّ إلا على أنه الجذبُ.

كما ظلَّ أيضا السادة والأشراف يستنكرون اللحنَ، ويتحرجون منه، ويدعون إلى تقويم الألسنة ودراسة النحو، ويفخرون بما هم عليه من ثقافة، وبما لهم من مشاركة في مسائل العلمِ، ودراية بوجوه الأدب. قالوا: "كتب معاوية إلى زياد يطلبُ عبيد الله ابنه، فلما قدم عليه كلمه فوجده يلحنُ، فردَّه إلى زياد، وكتب إليه كتابا يلومه فيهِ، ويقول: أمثل عبيد الله يضيع؟"

وعبد الملك بن مروان يقول: "اللحنُ هجنة على الشريف." ويقول: تعلموا النحوَ كما تتعلمونَ السنن والفرائض." وكان يقال: اللحن في المنطق أقبح من آثار الجدريِّ في الوجه." ويقول أيضا الشاعر:

النحو يبسط من لسـان الألكنِ* والمرءُ تكرمهُ إذا لم يلـــحنِ

فإذا طلبت من العلوم أجـــــــلـــها* فأجلها منها مقيم الألْســنِ

وقال ابن شبرمة -قاضي الكوفة-: "إنَّ الرجل ليلْحنُ وعليه الخز الأدكن، فكأنَّ عليه أخلاقا، ويعرب وعليه أخلاق فكأنَّ عليه الخز الأدكن (السيد، الدكتور عبد الرحمن, 1968)."

فإذا كان هذا هو شأن علم النحو، وإذا كانت هذه هي مكانة الإعراب، فلا شكَّ في أنَّ منزلة القائمين على هذا العلم المتين والمعنيِّيْنَ به تكون منزلةً سامية، ولا شكَّ في أنَّ قدرهم يكون رفيعا، ذلك لأنَّهم القِوام على أشرف العلوم، الذي به صلاح الألسنة المزيّقة، وسلامة النطق وصحة الأداء، والذي به يحسن الناس تلاوة قرآنهم، ويخدمون عن طريقة دينهم، ويرفعون بوساطته شأنهم، إنَّ فصاحة وسلامة الكلام لا تكون إلا به، وإنَّ سلامة الكتابة لا تتمُّ إلا بعونه فهو مفتاح العلوم ومعيار الآداب. فإذا احتلَّ سدنته أسمى مكان فقد أخذوا حقهم، وإذا شغلوا أعلى منزلة فما تجاوزا قدرهم، وإذا حدثنا التاريخ عن مظاهر تكريمهم وإعزازهم، وعن صورٍ إبائهم واعتزازهم، لم يكن حديثه عجيبا، ولا خبره في الأسماع غريبًا، فما تجاوز في وصفه واقعا، وما ذكر من الأنباء شاذا نابيا (السيد، الدكتور عبد الرحمن, 1968).

فإنَّ علم النحو أو يقال بعلم ضبط النطق اللساني وإعراب الكلمات بحركاتها الصحيحة الخالية من اللحنِ، هو علمٌ من أجلِّ العلومِ التي وُضعتْ لحفظ فصاحة اللغة العربية وضبط قواعدها، إذ بهذا العلمِ يتوصل إلى أعظمِ مطلوبينِ، ألا وهما: (1) المحافظة على كتاب الله تعالى من اللحن الطريفِ (2) والمحافظة على كلام رسوله من اللحن المنتشر أيضا، إذ أنَّ ذلك قد يدخل في الكذبِ عليه صلى الله عليه وسلم (ابن السراج، أبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي, 2009). ولعلم النحو مساهمة كبيرة في فهم النصوص العربية علميا أم أدبيًّا. ويُعتبرُ أنَّ النحو كالملح في الطعام، لولا وجود الملح فيه لكان الشعور غير لذيذ. والنحو يحفظُ فصاحة العربية حفظا دقيقا ضابطا حتى لا يتسرَّب أيُّ لحنٍ فيه.

وفي حينٍ آخر، في مرحلة التطور خصوصا عندما انتشرَ علم النحو انتشارا واسعا عالميًّا سريعا في البصرة والكوفة وبغداد والأندلس ومصرَ ودائرة أخرى وكذلك الدول الأخرى فقواعد النحو تعاني من التعقيد والجدل الكبير الطريف خاصة فيما يتعلق عن القواعد الأساسية مثل الإعراب التقديري والعامل والمعمولات والإعراب المحلي والحذف والتأويل. بل قد ادَّعى بعض النحاة أنَّ هذا العلم قد تأثرَ بمنطقِ أرسطو وفلسفة اليونان في عصرٍ نشوءه (Carroll, 1989; de Witte, 1956; Suleiman, 2013)؛ وأمَّا الشَّاهدُ الذي يُؤَشِّرُ إليه فكانت نظريات النحو وعللها وتأويلاتها أغلبيتها تتجهُ إلى ألغاز الفلسفة ومنطق أرسطو المأساويِّ (أبو المكارم، علي, 2008; عيد، محمد, 2006).

اعلم أنَّ في علم النحو رجاله النبلاء أيضا، ومِنْ هؤلاء منهم ابن السراج (... – 316 ه) (... – 929 م) من أهل بغداد، وهو أهل النحو من مدرسة البصرة، أديب لغوي، ومساهمته واجتهاده في بناء نظرية النحو كبيرة وضخمة جدا، وهو إمام النحو الشهير في عصره، ومات شابًّا في ذي الحجة سنة 316 ه (الرومي، ياقوت الحموي, 1993; القِفْطي، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف, 1986). والمصنفات منه هي: الأصول في النحو، وشرح كتاب سيبويه في النحو، والشعر والشعراء، والخط والهجاء، والمواصلات والمذكرات في الأخبار، والموجز في النحو، والعروض، واحتجاج القُراء في القراءة، وجمل الأصول، والاشتقاق، وكتاب الرياح والهواء (ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد, 1959; ابن السراج، أبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي, 2009; البغدادي، الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب, 1417). وهذا البحث يكشف عن المحاولات الجادة من ابن السراج بوصفه مُمَثِّلًا نحويا مشهورا لمدرسة البصرة. والآراء النحوية منه جيدة ورائعة حيث تتمكن من أن تؤدي إلى من جاء بعده من النحاة.

وأما الدراسات السابقة التي تتعلق بهذا البحث فهي كما يلي: (1) "المدارس النحوية" لشوقي ضيف. هذا الكتاب المكثف كشف عن المدارس النحوية التي عددها كلها خمسة وهي: المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية والمدرسة البغدادية والمدرسة الأندلسية والمدرسة المصرية، ولكل مدرسة نحاة متخصصون فيها. وشوقي ضيف كتب النحاةَ في كتابه وهم كلهم مشهورون في العالِم، ولهم مساهمات واجتهادات ثقيلة في بناء نظرية نحوهم. ومن الأسف أنَّ هذا الكتاب لا يبحث كثيرا عن آراء وأفكار ابن السراج باعتباره مُمَثِّلا للمدرسة البصرية في صناعة قاعدة النحو (ضيف، شوقي, n.d.)؛

(2) "مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها" لعبد الرحمن السيد. المؤلف عرض عن مدرسة البصرة في إطار علم النحو بشكل تفصيليّ ودقيق عن نشأتها وتطورها، وبحث أيضا عن أصالة النحو العربي والخلاف بين نحاة البصرة والكوفة وأصل الخلاف ومنشؤه والأصول النحوية بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة وموقف كلٍّ من المدرستينِ من هذه الأصول وتعليل النحو والعوامل عند البصريين ومزج النحو بالصرف وبالدراسات اللغوية، وكذلك بحث عن المصطلحات النحوية؛ لكن هذا الكتاب الضخم لم يبحث ويناقش عن آراء ابن السراج دقيقا باعتباره مُمَثِّلًا للمدرسة البصرية (السيد، الدكتور عبد الرحمن, 1968)؛

(3) "كتاب العروض" لأبي بكر بن السراج، والمحقق عبد الحسين الفتلى. هذا الكتاب بحث عن العروض وما يتعلق به كتقطيع الشعر والأبيات والبحور والقوافي والزحاف والعلة وما أشبه ذلك. هذا الكتاب تكلم قصيرا عن ابن السراج وحياته وولادته ووفاته وآثاره، وبحث أيضا عن بحر الطويل والمديد والبسيط والوافر والكامل والهزج والرجز والرمل والسريع والمنسرح والخفيف والمضارع والمقتضب والمجتث والمتقارب والأمثلة لكلٍّ (ابن السراج، أبي بكر, 1972). ومن الجدير بالذكر أن هذا الكتاب البسيط لا يبحث عن أفكار ابن السراج وآراءه النحوية ومساهماته باعتباره مُمَثِّلا للمدرسة البصرية.

اعلم أن هذا البحث تحت موضوع " المحاولاتُ الجادَّة من ابن السراج في بناء نظرية النحو (مُمَثِّلُ أئمةِ النحو من مدرسة البصرة)" لائق ومناسبٌ للقيام بأداءه، لأنه يختلف بعدَّةِ الدراسات المذكورة قبله، إذْ هذا البحث يعرض أفكارَ ومحاولات ابن السراج النحويّ التي تتعلقُ بمنصبهِ مُمَثِّلًا لمدرسة البصرة. ومن هذا الوضعِ يتمكَّنُ هذا البحث من إعطاء حَداثةٍ جديدة ومكتشفٍ ضخمٍ في مجالاتِ نظرية النحو خصوصا أمر نظر ابن السراج عن النحو. واستنادًا على خلفية المشكلة السابقة يمكن استخلاص الأمور لتحديد المشكلة وهي: (1) كيف المحاولات الجادَّةُ من ابن السراج فيما يتعلق بنظرية علم النحو باعتباره مُمَثِّلا لمدرسة البصرةِ؟؛ (2) كيف تَميلُ أفكار ابن السراج وآراءه إلى نحاة البصرة في بناء نظرية نحوه؟ من أثناءِ محاولة تقديم المشكلتَيْنِ الجوهريَّتَينِ المذكورتينِ، يأملُ الباحث أن يكون هذا البحث العلمي له تبَرُّعٌ كبيرٌ ومساهمة ثقيلة في تطورِ مجال علم النحو، لأنَّ ابن السراج له دور مهمٌّ جدا في تاريخ علم النحو، خصوصا في مدرسة البصرة. وله مؤلفاتٌ مهمةٌ حيث كانت هذه المؤلفات تُؤَثِّرُ إلى النحويين الذين جاءوا بعده.

منهج البحث

نوع هذا البحثِ هوَ البحث النوعي، والتحليل الذي يستعمله الباحث هو التحليل الوصفي والنقدي. ومن الجدير بالذكرِ أنَّ البحث النوعي هو نوع من البحوث التي تكشِفُ الحوادث ومن ثمَّ تحدثُ في ميدان واحد أو منطقة معينة؛ وهدفُ البحثِ النوعي فهمُ الظواهر التي يمرُّ بها الناسُ الذين خضعوا للبحثِ من أثناءِ الوصف الدقيق في شكل كلمات ولغات حسب سياق علميٍّ ومجال معَيَّنٍ، وباستعمالِ الأساليب العلمية المتنوعة حسب السياق. وفُسِّرَ هذا الأسلوب على أنهُ عرضٌ تفصيليٌّ للبياناتِ وفقا للواقع الموضوعيِّ الذي يشمَلُ موضوعَ البحث العلمي (Fatoni & Umar, 2024). وأما الطريقة في جمع البيانات التي يستعملُها الباحث فهي طريقة الوثيقة والاستماع بتقنية تدوين الملاحظة (Fatoni, 2019). فالموضوع الرسمي في هذا البحث دراسة أفكار وآراءِ شخص لغوي عربي، في حينٍ إنَّ الموضوع المادي هو المؤلفات المهمة المشهورة من ابن السراجِ (نحوي بصريٌّ) والكتب التي تتعلق بأفكاره.

نتائج البحث ومنقاشتها

ترجمة حياة ابن السراج

هو أبو بكر محمد بن السَّرِيّ، وكان من أحدثِ تلاميذ المبرد سنًّا مع ذكائه وحدة ذهنه، وعكف دقيقا على دروس أستاذه، متزودا بكل ما عندهُ من أزوادٍ نحوية ولغوية، وعُنيَ بجانب ذلكَ بدراسة المنطق والموسيقى، وتحول بعد وفاة المبرد النحوي إلى حلقات الزجاج يعبُّ منها وينهل، ثم استقلَّ عنه بحلقةٍ كان يؤُمُّها كثيرونَ في مقدمتهم السيرافي، وأبو علي الفارسي وعليه قرأ كتابَ سيبويه (ضيف، شوقي, n.d.). وكان يهتمُّ بعلل النحو ومَقاييسه عناية واسعةً، وفيهما صنَّفَ كتاب الأصول الكبير، انتزعه من كتاب سيبويه وأضاف إليه إضافات بارعة، ويقال إنه جعله تقاسيم على طريقة المناطقة.

ولم يكتفِ ابن السراج فيه بآراء سيبويه، فقد ضمَّ إليه كثيرا من آراء الأخفش الأوسط والكوفيين موازنا ومقارنا، وقال له أحد تلاميذهِ وهو يُلقي بعضَ فصولِ هذا الكتاب إنهُ أحسنُ من كتاب المقتضب للمبرد أستاذه، فبادره بقوله: لا تقلْ هذا فإنما استفدنا ما استفدناه من صاحب المقتضب، وأنشدَ:

ولكن بكتْ قبلي فهاجَ ليَ البُكا * بُكاها فقلتُ الفضل للمتقدِّمِ

وكان ابن السراج يحسنُ نظم الشعر وإنشاد المأثور منه في الأوقات والمواقف المناسبة، زكانت فيه دقة حسٍّ ورقة شعور، ويقالُ إنه جاءهُ يوما بُنَيّ صغير له، فأظهر من العطفِ عليه ما جعلَ بعض جلسائه يسأله أتحبه أيها الشيخ؟ فقال متمثلًا:

أحبُّهُ حبَّ الشحيح مـــــــــــــــــالَه * قد كان ذاق الفقر ثمَّ نالَـــــــــــه

ولابن السراجِ وراء كتاب الأصول مصنفاتٌ نحوية مختلفة منها كتاب مجمل الأصول وكتاب الاشتقاق وشرح سيبويه وكتاب احتجاج الفراء. وما زال يفيد طلابه بعلمه الغزير حتى توفيَ سنةَ 316 ه.

أساتذةُ ابن السراجِ وتلاميذُه

ابن السراجِ أديبٌ لغويٌّ نحويٌّ من أهل بغداد. وأخذ ابن السراج عن المبردِ وهو من أكابر أصحابه، وقرأ عليه كتاب سيبويه في علم النحو. وأخذ عنه العلمَ: عبد الرحمن الزجاجي وأبو سعيد السيرافي وأبو علي الفارسي وعلي بن عيسى الرمان. وقال الذهبي عنه: هو إمام النحو، وقال: له شعرٌ رائقٌ، وكان مكبا على الغناء واللذةِ، وله أيضا أخبار سامحه الله تعالى. وقال الفيروزآبادي: هو أحد العلماء المشهورين باللغة والنحو والأدبِ. وقال الزركلي عنه: أحد أئمة الأدب والعربية، وكان يلثغ بالراء فيجعلها غينا، ويقالُ: ما زالَ النحوُ مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله، وكان عارفًا بالموسيقى. وهو عولَ على مسائل الأخفش ونحاة الكوفة وخالف أصوْل البصريين في مسائل كثيرة.

ومن أشعاره الرائقة: منه ما قاله في أم ولده وكان يحبها، وأنفق عليها ماله وجفتَه:

قايست بين جمالها وفعـــــالها * فإذا الملاحة بالخيانة لا تـــــــــــــــــفي

حلفت لنا ألا تخون عهودنا * فكأنما حـــــــــــــــلفت لـــــــــــنا ألا تفي

والله لا كلمتها ولـــــــــــــــو انَّها * كالشمس أو كالبدرِ أو كالمكتفي

آراء ابن السراج في أمر قاعدة النحوِ

وجديرٌ بالذكر أنَّ كتاب ابن السراج "الأصول الكبير" لم يُنْشَرْ حتى عصرنا الراهن، غير أن المصنفات النحوية التي جاءت بعدهُ احتفظت منه بنصوص ترينا من بعض الوجوه طريقته، ومن ذلك ما ذكره عنه ابن جني من أنه فتح في هذا الكتاب بابا لما سماه العلة وعلة العلةِ، ومثَّل فيه برفع الفاعل، قال: فإذا سُئلنا عن علة رفعه قلنا إنه ارتفعَ بفعله، فإذا قيل: ولمَ صار الفاعلُ مرفوعا؟ فهذا سؤال عن علة العلة. ونحسُّ كأنه استلهمَ تعليل الزجاج لاشتقاق الأفعال من المصادر وأن المصادر هي الأصل والأفعال فروع منها، إذ يقول: "لو كانت المصادر مأخوذةً من الأفعال جارية عليها لوجبَ أن لا تختلفَ كما لا تختلفُ أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعال، نحو: ضاربٌ ومضروب وشاتم ومشتومٌ ومكرِم ومكرَمٌ وما أبِه ذلكَ مما لا ينكسرُ. ورأينا المصادرَ مختلفها أكثر مما جاءَ منها على الفعلِ كقولنا شربَ شُربًا وشَرْبًا ومَشْرَبًا وشرابا، وعدلَ عن الحق عدلا وعدُولًا وما أشبه ذلكَ، فعلمنا أنها غير جارية على الأفعال وأنَّ الأفعال ليست بأصولها (ضيف، شوقي, n.d.)."

ويُعللُ ابن السراج لاختلاف صيغ الأفعال باختلاف أزمنتها بقوله: "كان حكم الأفعال أن تأتي كلُّها بلفظ واحد، لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان الغرضُ في صناعتها أن تفيد أزمنتها خولفَ بين مُثلها (أبنيتِها) ليكونَ ذلكَ دليلا على المراد منها، فإنْ أُمنَ اللَّبسُ فيها جاز أن يقعَ بعضُها موقع بعضٍ، وذلكَ مع حرف الشرط نحو: إن قمت جلست، لأنَّ الشرط معلوم أنه لا يصحُّ إلا مع الزمن المستقبل، وكذلك قولك: لم يقمْ أمسِ، وجب لدخول لم ما لولا هي لم يجز، ولأنَّ الفعل المضارع أسبقُ في الرتبة من الفعل الماضي؛ فإذا نُفيَ الأصلُ كان الفرعُ أشدُّ انتفاءً. وكذلك أيضا حديث الشرطِ في نحو قولك: إنْ قمتَ قمتُ جئتَ بلفظ الماضي الواجب تحقيقا للأمر وتثبيتا له، أي أنَّ هذا وعدٌ موفًّى به لا محالةَ، كما أن الفعل الماضي واجبٌ ثابتٌ لا محالةَ (ابن جني، أبو الفتح عثمان, n.d.; ضيف، شوقي, n.d.)."

ويوضِّحُ ابنُ السراج تعليله لمجيء الفعل الماضي بدلَ الفعل المضارع في الشرط بصورة أكثر وضوحا من الصورة السالفة، إذ يقولُ: "وقوله (إنْ قمت قمت) يجيء بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع، وذلكَ أنه أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه حتى كأنَّ هذا قد وقع واستقرَّ، لا أنهُ متوقَّعٌ مترقَّبٌ."

وكان ابن السراج يقول إنَّ العامل في الفعل من الحروف ينبغي أن يختصَّ بدخوله عليه من أجلِ عمله فيه. وعلَّلَ ابن السراج عدمَ عمل السين في الفعل المضارع في نحو سيقومُ بأنها كالجزءِ منه لأنها حرفٌ واحدٌ لا يستقلُّ بنفسهِ، وألحق بها سوفَ. وكان ابن السراج يشبهُ الأداة الجازمة للفعل المضارع بالدواء والحركة في الفعل بالفضلةِ التي يخرجها الدواءُ، وكما أنَّ الدواء إذا أصاب فضلة حذفها وإن لم يصادفْ فضلة أخذ من نفس الجسم فكذلكَ الجازم إذا دخل على الفعل إن وجد حركة أخذها وإلا أخذ من نفس الفعل، وسهُلَ حذفُ حرف العلة لسكونه، لأنه بالسكون يضعف فيصيرُ في حكم الحركة، فكما أنَّ الحركة تُحذَفُ فكذلكَ حروف في نحو: يغزو ويرمي ويخشى(ضيف، شوقي, n.d.).

وكان ابن السراج يُعنَى بالقياس عناية شديدةً جعلته يهاجمُ منْ يعتدُّون بالشواذ والنوادرِ، داعيا إلى إسقاطها حتى لا يحدث اضطراب في المقاييس النحوية والصرفية، وفي أمر ذلك يقول: اعلمْ إنهُ ربما شذَّ شيءٌ من بابه، فينبغي أن تعلمَ أن القياسَ إذا اطردَ في جميع الباب لم يُعْنَ بالحرفِ الذي يشذّ عنهُ. وهذا مستعملٌ في جميع العلوم، ولو اعتُرضَ بالشاذ على القايس المطرد لبطلَ أكثر الصناعات والعلوم، فمتى سمعتَ حرفا مخالفا لا شكَّ في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنَّه شذَّ؛ فإنْ كان سُمعَ ممن تُرضى عربيته فلا بدَّ أن يكونَ قد حاول به مذهبا أو نحا نحوا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه. وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسنادٍ حجةً على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضَعَفَة أهل النحو (يريد نحاةَ الكوفة) ومَنْ لا حجةَ معه؛ وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضَعفة أصحاب الحديث وأتْباع القُصاص في الفقه." ومن هذا الأمر يشيرُ إلى نفاذ بصيرته، إذ تنبه إلى أنَّ الأساس في كل قاعدةٍ علمية أن تطردَ، وأن يحكم على كل ما يخالفها بالشذوذ، لا أَنْ يُتَّخَذَ قاعدة مستقلةٌ كما يصنع ذلك نحاة الكوفة فإن ذلك من شأنه أن يعطِّلَ القواعد النحوية والصرفية ويصيبها بالشلل لمجرد وجود بيت شاذٍّ عليها أو كلام محفوظٍ بأسانيدَ ضعيفة؛ وكأنه كان يرى أنه يكفي أن يُنَصَّ على شذوذه، وأن لا يحاولَ أحد تأويله أو تخريجه كما كان يصنعُ أساتذته البصريونَ، ويشبّهُ صنيعَهم بصنيع القُصَّاصِ

وضَعفة أصحاب الحديث في تصحيح ما يقومُ كذبه أو على الأقلِّ شذوذه بالقياس إلى القواعد الفقهية المقررةِ.

فكرة ابن السراج التي تميل إلى مدرسة البصرة

هناك آراء ابن السراج وأفكاره التي تميل كثيرا إلى نحاة البصرة، والشرح منها كما يلي:

المسألة الأولى - ذهب ابن السراج إلى أن حكم المنادى إذا كان مبهما حكم غيره، إلا أنه يخصِّص بالرجل وما أشبهه من الأجناس، فعندما تقول : يا أيها الرجل أقبلْ؛ يكون (أي) و(رجل) اسم واحد، و(أي) مدعو، و(الرجل) نعت، ولا يجوز أن يفارقَه نعته؛ لأنَّ (أيا) اسم مبهم لا يستعمل إلا بصلة، إلا في الجزاء والاستفهام، فلما جاء من دون صلة لزمته الصفةُ لتبيِنَهُ كما كانت الصلة تُبَيِّنُه، و(ها) تنبيه وكذلك إذا قلت: يا هذا الرجل، فلا يكون (الرجل) إلا مرفوعا؛ لأنه المنادى في الحقيقة، و(أي) مبهم متوصل إليه به، ويجوز أن تقام الصفة مقام الموصوف فتقول: يا أيها الطويل، ويا هذا الفقير، وكقوله تعالى: (قَالُواْ يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ) (يوسف: 88)، فـــ (أي) لا تستعمل مفردة، ولا يجوز في وصفها النصب، وإنما يقتصر في وصفها على الرفعِ.

وهذا الذي ذهب إليه ابنُ السراج هو مذهب الخليل الذي أورده سيبويه إذ قال: قولك (يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيها المرأتان)، فـ (أي) ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله، كقولك: يا هذا، والرجل وصف له، كما يكون وصفا لهذا، وإنما صارَ وصفه لا يكون فيه إلا الرفعُ؛ لأنك لا تستطيع على أن تقول يا أي، ولا: يا أيها وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسيرَ، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد (حسين، غالب علي, 2006). هذه الحالة تشير إلى أن ابن السراج يرَى مثل آراءِ نحاة البصرة.

المسألة الثانية – تابع ابن السراج سيبويه في إجازة مجيء المبتدأ نكرةً والخبر معرفةٌ في ضرورة الشعر، كما في قول حسان بن ثابت:

كأنَّ سلافة من بيت رأس * يكون مزاجَها عسلٌ ومــاءٌ

وعدَّه من القلب الذي يشجِّع عليه أمن الالتباس، فقال: وإنما جاء مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل لضرورة الشعر، نحو قوله: ...، فجعل اسم (كان) عسل، وهو اسمُ نكرةٍ وجعل مزاجها الخبر وهو اسم معرفة بالإضافة إلى الضمير، ومع ذلك فإنما حسَّان هذا عند ما يقولُ أنَّ عسلا وماء نوعان وليس كسائر النكرات التي تنفصل بالخلقة والعددِ، نحو: تمرة وجوزة، والضمير الذي في مزاجها راجع إلى اسمِ نكرة، وهو قوله: سلافة، فهو مثل قولك: خمرة ممزوجةٌ بماء (حسين، غالب علي, 2006). ذلك الشرح البسيط يشير إلى أن ابن السراج يميل إلى آراء نحاة البصرة، وفي هذا السياق رأي سيبويه.

المسألة الثالثة - تابع ابن السراج سيبويه في أنَّ اللام إذا وليت ظنَّ وعلمَ علَّقتْ الفعل، فلم تعمل، نحو قولك: قد علمتُ إن زيدا لمنطلقٌ، وأظنُّ إنَّ زيدا لقائم، وهو إنما يكون في العلم والظن، ولا يجوز في غير ذلك من الأفعال، فلا تقول: وَعَدْتُك إنك لخارج، وإنما يكون في الموضع الذي تدخل فيه (أيهم) فتعلق الفعل، كما تقول: قد علمت أيهم في الدار. وهذا الذي قاله ابن السراج هو قول سيبويه إذ قال: ومن ذلك أيضا قولك: قد علمت إنه لخيرٌ منك، فإنَّ الهاء في "إنه" مبتدأ، و"علمت" ههنا بمنزلتها في قولك: لقد علمت أيهم أفضل، معلقةً في الموضعينِ جميعا. وهذا دليل على أن ابن السراج تابع رأي نحاة البصرة، ومن هذا السياق رأي سيبويه.

المسألة الرابعة - اختار ابن السراج فتحَ همزة (أنَّ) في قوله تعالى: وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ) (هود: 25)، فقال: (إنما أراد: بأني). وهذا الأمرُ الذي اختاره ابنُ السراج هو اختيارُ سيبويه، إذ قــال: (إنمـا أراد ... وبأني لكم نذيرٌ مبين)، ولكنَّه حُذفتِ الباءُ. هذه الحالة تشير إلى أنَّ ابن السراج يَتبع رأي البصرة في بناء قاعدة النحو.

وهذه الآية تُقرأ بفتح الهمزة وكسرها، فالحجةُ لمن فتح أنه أراد: ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه بأنِّيْ لكم، فلما حُذفت الباء وصل الفعلُ فعملَ، والحجةُ لمن كسر: أنه جعل الكلامَ تامًّا عند قوله: إلى قومه، ثم ابتدأ مستأنفا فكُسرَتْ همزةُ "إنَّ". وقد قرأ الكسائي من الكوفيين (أني) بفتح الهمزة، وهو على هذه القراءة لايقف على قومه؛ لأن التقدير: أرسلنا نوحا بأنِّي لكم نذير مبينٌ، وقرأ عاصم وابن أبي اسحاق وعيسى بن

عمر والأعمش وزيد بن علي (إني) بكسر الهمزة، وعلى هذه القراءة، استنادا على الوقف الذي يُعتبرُ كافيًا على (قومه)، ثم يُبدَأُ الكلامُ بـــ (إني الخ) (حسين، غالب علي, 2006).

مساهمة واجتهاد ابن السراج في صناعة القاعدة النحوية

ولابن السراج آراء نحوية صرفية كثيرة تداولتها كتبُ النحو التي جاءت بعده، منها أنه كان لا يرى ما يراه الجمهور من أنَّ الظرفَ والجار والمجرور إذا وقعا خبرا أو حالا أو نعتا يتعلقانِ بمحذوفٍ تقديره "مستقر أو استقرَّ" إذ كان يذهب إلى أنهما قِسمٌ مستقلٌّ بنفسه يقابل الجملتينِ الاسمية والفعلية. وهذا رأي ابن السراج بنفسه واجتهاده. وكان جمهور علماء البصرة يذهبُ إلى أنَّ "ليس" فعل ناقصٌ لاتصالها بالضمائر مثل لست ولستما ولسنَ، وذهبَ ابن السراج إلى أنها حرفٌ لأنها لا تتصَرَّفُ، أي لا يأتي منها الفعل المضارع ولا فعل الأمر. ومثلها كذلكَ عسى، كان ابن السراج يرى أنها حرفٌ لعدم تصرفِها كـليسَ، بينما كان يرى الجمهورُ أنها فعلٌ لاتصالها بالضمائرِ مثل عساكَ وعساهُ.

وكان ابن السراج يصحِّحُ جواز تقديم خبر كانَ ولو كان جملة وكذلكَ توسطه بينها وبين اسمها، وكان الجمهورُ يمنع ذلك، غيرَ أنَّ ابن السراج كان يحتجُّ بتقدم المعمول للخبرِ في قوله تعالى: "أهؤلاءِ إياكم كانوا يعبدونَ،" وأنفسَهم كانوا يظلمونَ،" وكان يقول: "تقديم المعمول يؤذَنُ بتقدم العامل،" وكان ابن السراج يجوِّزُ حذفَ مفعوليِ ظنَّ وأخواتها ولو لم يكن هناكَ دليلٌ على حذفهما، محتجًّا بقوله جلَّ وعزَّ: "أعندهُ علمُ الغيبِ فهو يرى،" أي يعلم، وقوله: "وظننتمْ ظنَّ السَّوءِ،" وكان الجمهور يرى تعليقَ ظنَّ وأخوَاتها عن العمل إذا تقدم المفعولينِ أداةُ استفهام أو ما وإنْ النافيتانِ أو لامُ الابتداءِ، وأضاف ابن السراج لا النافية في نحو: "ظننتُ لا يقوم زيدٌ (ضيف، شوقي, n.d)."

ولم يكنْ الجمهورُ يصحِّحُ استعمال "لا" مكان "ليس" في نحو قولهم: "قرأت كتابا ليسَ غير،" بينما ذهب ابن السراج إلى أنها تُستخدمُ مثلها في هذا الموضع فيقال: "قرأتُ كتابًا لا غير،" أي أنهُ لم يكنْ يُشترطُ في "غير" المبنيةِ على الضمِّ أن تكون تاليةً لـــليسَ وحدها دون لا. وكان الجمهور يُعرِبُ مثل "القرفصاء" في قولهم "قعد القرفصاء" مفعولا مطلقا، أمَّا ابن السراج فكان يُعْرِبُهُ صفةً لموصوف محذوفٍ وهو المفعولُ المطلقُ، وتقديره عندهُ: "قعدَ القعدة القرفصاء (ضيف، شوقي, n.d)." اعتمد ابنُ السراج الخفَّةَ والثِّقلَ في بنية المفردة أساسا يبنى عليه قواعد النظام الصرفي، فالقياس عنده يوجب أن يكون لفظ الجمع عنده أثقلُ من لفظ المفرد إذا وجدنا لُبْسَ الاستعمال بين دلالة الصيغتين كـ(نمر) و(نمر) و(أسد) و(أسد) و(فلك) و(فلك) زيادةً على أهمية السياق في الفصل بينهما (حسين، غالب علي, 2006).

وذهب جمهور النحاة إلى أنَّ "لَمَّا" في نحو: "لما جاءني أكرمتهُ،" حرف وجودٍ لوجود، بينما ذهب ابن السراج إلى أنها ظرفٌ بمعنى "حينَ." ومرَّ بنا أنَّ الأخفش كان يجوِّزُ العطفَ على العائد المنصوب المحذوف وتوكيده والبدلِ منه، كنحو: "جاءني الذي ضربتُ عمرا، ولقيتُ الذي كلَّمتُ نفسَه،" وكان ابن السراج يمنع ذلك منعا باتًّا (السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر, 1998)، وزاد ابن السراج على ما ذكره سيبويه من أبنية الأسماء وصيغها اثنينِ وعشرين بناءً. ونوَّهُ القدماء طويلا بكتابه الذي صنَّفه في الاشتقاقِ، وفيه يقول السيوطي: "هو أصحُّ ما وُضعَ في هذا الفنِّ من علوم اللسان،" وكان يقول: "من اشتق اللفظ الأعجمي المعَرَّبَ من العربي كانَ كمنْ ادَّعى أنَّ الطيرَ من الحوتِ (ضيف، شوقي, n.d)."

الاحتجاج اللغويُّ من ابن السراج

اعتمدَ ابن السراج قياس المعادلة علةً من علل النحو المنطقية في الردِّ على النحاة، كالمعادلة بين الصفة وموصوفها، فلا تأتي الصفة أخصُّ من موصوفها وقد ردَّ أيضا على منْ وصف الخاص بالعام؛ لأنَّ ذلك الأمرَ يُخرجُ الموصوفَ إلى العموم، وإنما يجيز ذلك إذا اكتفى القول بذكر الصفة من دون موصوفها في جملة ما، وبذلك عدَّ ابن السراج الصفة وموصوفها كالشيء الواحد لا يتجزأُ. وجدير بالملاحظة أيضا أنَّ ابن السراج التزم القراءةَ وجها للردِّ على منْ خالفه في تحديد الوجه الإعرابي في كثير من المفردات في تراكيب معينة؛ لأنَّ القراءة عنده سنةٌ متبعة يلزم قبولها لجريانها على الأفصح في اللغة.

اعتمدَ ابن السراج الأصولَ النحوية حجةً أو علة قويةً للرد على منْ خالفه، كالموازنة بين (ما) اسما و(أن) حرفا، فالاسم يشتمل على ضمير يرجع إلى صلته، أما الحرف فلا يحتاج إلى عائد يوضِّحهُ. ومن أسباب احتدام الخلاف النحوي بين ابن السراج وغيره من النحاة قد يعود إلى وِحدة العلامة الإعرابية للمفردات التي تتقيد بها الجملة العربية، على الرغم من اختلاف معانيها النحوية، ودونك علامة النصب لما يعرف بالفضلة من أجزاء الجملة كالحال والتمييز والاستثناء والمنادى والمفاعيل بأنواعها والظروف.

حملَ ابن السراج بعضَ التراكيب النحوية التي قد تعارض القياسَ النحوي على مبدأ الاتساع والاستخفاف، فالفعل المتعدي بحرفٍ واحدٍ قد يتعدَّى بنفسه اتساعا، وكذلك حمل ابن السراج حروفَ المعاني بعضها على بعض إذا تقاربت معانيها، وكذلك حمل ابن السراج معنى الجمع على معنى الإفراد اتساعا في الكلام، فقد يوجِّهُ الخطاب للمفرد والمعنى للجمع، كما عدَّ ظاهرةَ الحذف وما أشبهه في عناصر التركيب النحوي نوعا من الاتساع كإقامة المضاف إليه مقام المضاف في التركيب، أو إقامة الظرف مقام الاسم معتمدا على النص القرآني وتأويله. هذه هي الأمور التي تشير إلى الاحتجاج اللغوي من ابن السراج (حسين، غالب علي, 2006).

الخلاصة

بعد المناقشة الطويلة عن المحاولات الجادَّة من ابن السراج، نحويٍّ مشهورٍ يتمكن الباحث من أن يقوم بالاستنتاجات حسب ما ذُكر من قبل كما يلي: (1) ولابن السراج آراء نحويةٍ صرفية دقيقة تداولتها الكتبُ النحويةُ التي جاءت بعده، منها أنه كان لا يرى ما يراه الجمهور من أنَّ الظرفَ والجار والمجرور إذا وقعا خبرا أو حالا أو نعتا يتعلقانِ بمحذوفٍ تقديره "مستقر أو استقرَّ؛" بينما كان يذهب إلى أنهما قِسْمٌ مستقِلٌّ بنفسه يُقابل الجملتينِ الاسمية والفعلية. وهذا رأي ابن السراج بنفسه واجتهاده؛ (2) وكان جمهور نحاةِ البصرة يذهبُ إلى أنَّ "ليس" فعل ناقصٌ لاتصالها بالضمائر مثل لستَ، لستِ، لستما، لستم، لستنَّ، لَسْنَ؛ وذهبَ ابنُ السراج إلى أنها حرفٌ لأنها لا تتصَرَّفُ، أي لا يأتي منها الفعل المضارع ولا فعل الأمر. ومثلها كذلكَ عسى، كان ابن السراج يرى أنها حرفٌ لعدم تصَرُّفِها كـليسَ، بينما كان يرى جمهورُ النحاةِ أنها فعلٌ لاتصالها بالضمائرِ مثل عساكَ وعساهُ؛

(3) تابع ابن السراجِ سيبويه في عدم إجازته دخول لا النافية للجنس على اسم المعرفة، باعتباره مبتدأ غير معطوفة على كلام، إذ قال: فأما الذي لا يجوز، فقولك: لا زيدَ في الدار؛ لأنَّ هذا موضع (ما) إلا أن يضطُر شاعرٌ، فيرفع اسمَ المعرفة، ولا تثني (لا)، وقال الشاعر:

بكت حزنا واسترجعت ثم آذنت * ركائبها أن لا إلينا رجـــــــــــوعها

فأما الذي يحسن ويجوز قولك: لا زيد في الدار ولا عمر، فلما ثنيت حسن؛ وما ذهب ابن السراج إليه هو مذهب سيبويه، إذ روى سيبويه البيت على ضرورة الشِّعر، فقالَ: وقد يجوز في الشعر رفع اسمِ المعرفة، ولا تثنى لا؛ (4) اعتمد ابن السراج مبدأ التعليل في عرض المسائل الخلافية بينه وبين الآخرين وهي سمةٌ ظهرت في أغلب الآثار العلمية التي وجدنها في القرن الرابع الهجري بتأثير المعارف والعلوم الفلسفية الأخرى وتداخل مناهجها مع منهج البحث النحوي، وقد تعددت عنده هذه العلة المعروفة بالعلل الأوائل، وهو أولُ مَنْ قال بالعلة الثانية؛

(5) تنوعتْ عند ابن السراج العلةُ النحوية ولم يختصر فيها على نوع واحد مما يدل على سعة اطلاعِ هذا الرجل العالم وتمكنه من مادته العلمية إذ ألفينا عنده من أنواع العلل على سبيل المثال لا الحصر: علة القياس، وعلة الحمل على النظير أو الشبيه، وعلة الحمل على المعنى، وعلة أمن اللبس، وعلة الاستثقال، وعلة الاتساع، وعلة عدم السماع أو السماع، وعلة الحذف والتعويض، وعلة المنع والجواز، وعلة التوهم بين الأصل والزائد؛ والاقتراح المتوقعُ للباحثين فيما بعد أن يكتبوا عن شخص آخر أي يعني نحوي مشهور للمدارس النحوية الموجودة في تاريخ علم النحو كي ينال القارئُون المعلومة الجديدة من ناحية أخرى في علم النحو وأصوله.

المراجع

Suleiman, Y. (Ed.). (2013). *Arabic Grammar and Linguistics*. Routledge. https://doi.org/10.4324/9780203036792

Carroll, S. (1989). Language Acquisition Studies and a Feasible Theory of Grammar. *Canadian Journal of Linguistics/Revue Canadienne de Linguistique*, *34*(4), 399–418. https://doi.org/10.1017/S0008413100024300

de Witte, A. J. J. (1956). Towards a new grammar. *Synthese*, *10*(1), 91–101. https://doi.org/10.1007/BF00484643

Fatoni, A. S. (2019). STUDI PEMIKIRAN ABU ALI AL-FARISI TENTANG GRAMMATIKA ARAB (REPRESENTASI TOKOH NAHWU MADRASAH BAGHDAD). *TAMADDUN: Jurnal Kebudayaan Dan Sastra Islam*, *19*(1), 84–106. https://doi.org/10.19109/tamaddun.v19i1.3402

Fatoni, A. S., & Umar, N. I. (2024). Umru' Al-Qais and His Literary Works: Study of Arabic Writer Thought. *Tanwir Arabiyyah: Arabic As Foreign Language Journal*, *4*(2), 233–244. https://doi.org/10.31869/aflj.v4i2.5951

أبو المكارم، علي .(2008) .*الحذف والتقدير في النحو العربي*. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد .(1959) .*نزهة الألباء في طبقات الأدباء*. مطبعة المعارف.

ابن السراج، أبي بكر. (1972). كتاب العروض لأبي بكر بن السراج .*مجلة كلية الأداب*–1 ,*15* , 33.

ابن السراج، أبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي .(2009) .*الأصول في النحو*)عثمان، محمد .(Ed.; 1st ed., مكتبة الثقافة الدينية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان .(n.d.) .*الخصائص*)النجار، محمد علي .(Ed., المكتبة العلمية.

البغدادي، الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب .(1417) .*تاريخ بغداد*)عطا، مصطفى عبد القادر .(Ed.; 1st ed., دار الكتب العلمية.

الرومي، ياقوت الحموي .(1993) .*معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب*)عباس، إحسان , .(Ed.; 1st ed.دار الغرب الإسلامي.

السيد، الدكتور عبد الرحمن .(1968) .*مدرسة البصرة النحوية: نشأتها وتطوُّرها* .(1st ed.)جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، المكتبة، دار المعارف.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر .(1998) .*همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*)شمس الدين، أحمد .(Ed.; 1st ed., دار الكتب العلمية.

القِفْطي، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف .(1986) .*إنباه الرواة على أنباه النحاة*)إبراهيم، محمد أبو الفضل .(Ed., دار الفكر العربي.

حسين، غالب علي .(2006) .*ابن السراج وخلافه النحوي مع البصريين والكوفيين*. الجامعة المستنصرية.

ضيف، شوقي .(n.d.) .*المدارس النحوية* .(7th ed.)دار المعارف.

عيد، محمد .(2006) .*أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث* .(4th ed.)عالم الكتب.